

# لبنان يوقف رسمياً تسديد ديونه الخارجية حتى 2035

## بيروت تخنق مصادر التمويل وبرامج الإنقاذ والودائع بتخلفها عن السداد



النظام المالي على حافة الانهيار

وخصوصاً الدولار، لتصل في بعض الأحيان إلى فرض سقف سحب مئة دولار فقط أسبوعياً. كما منعت التحويلات المالية إلى الخارج. وخسرت الليرة أكثر من 60 في المئة من قيمتها مقابل الدولار في السوق الموازية وتخطت عتبة 2600 ليرة للدولار.

وطلبت الحكومة التي تعكف على وضع خطة إنقاذية، مساعدة "تقنية" من صندوق النقد الدولي الذي أوقف الشهر الماضي ممثلين له إلى بيروت، إلا أنها لم تطلب منه حتى الآن مساعدة مالية. وأكد الصندوق أن عمله يقتصر على تقديم المشورة.

والإلى جانب المستثمرين الأجانب، يملك مصرف لبنان المركزي والمصارف المحلية جزءاً كبيراً من سندات اليوروبوند المقررة بنحو 30 مليار دولار. وكان وزير المالية اللبناني غازي وزني قد أكد، الشهر الحالي، أن احتياطي لبنان من العملات الأجنبية يبلغ أكثر من 20 مليار دولار.

وتواجه البلاد صعوبات اقتصادية خطيرة وأزمة سيولة حادة تفاقمت بعد بدء احتجاجات غير مسبوقه في أكتوبر، ضد الطبقة السياسية بأكملها المتهمه بالفساد وفشلها في إدارة الأزمات المتلاحقة. وتقرض المصارف قيوماً مشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال،

حسن نية مع دائئها في أقرب وقت ممكن عملياً، مشيرة إلى أنها تخطط لإجراء "تبيان" للمستثمرين في 27 من الشهر الحالي.

غازي وزني  
اقتصادي لبنان من  
العملات الأجنبية يبلغ  
20 مليار دولار

ويبدو المستثمرون الدوليون في السندات اللبنانية يائسين من أي إعادة جدولة للديون، في ظل انعدام فرص استعادة بيروت لثقة أسواق المال.

وفي السابع من الشهر الحالي، أعلن رئيس الحكومة حسان دياب أن الاحتياطات "بلغت مستوى حرجاً وخطيراً". وأكدت الحكومة أنها سوف تسعى إلى إعادة هيكلة ديونها عبر مفاوضات مع الدائنين كافة.

ويرى محللون أن فرص ذلك تكاد تكون معدومة في ظل عدم وجود دعم دولي للحكومة اللبنانية. وكانت دول الخليج على مدى عقود من أكبر داعمي لبنان في أزماته المالية، لكن لا تبدو اليوم مستعدة لدعم حكومة تخضع لنفوذ حزب الله الموالي لإيران. وجددت وزارة المالية في بيانها القول إن الحكومة "تعتزم إجراء محادثات

خنقت الحكومة اللبنانية جميع مصادر التمويل بإعلان توقفها عن سداد سندات الدولية التي تمتد أجالها حتى عام 2035. ويستعد محللون أن يبدد ذلك أيضاً أي برنامج إنقاذ خاصة في ظل سيطرة حزب الله على قرارات الحكومة.

بيروت - أعلنت وزارة المالية اللبنانية، الإثنين، توقف لبنان عن تسديد كافة السندات الدولية المستحقة، لتدخل في متاهة مغلقة لا يلوح فيها أي ضوء، في ظل تضائل فرص الحصول على دعم بسبب انشغال جميع دول العالم بأزمة تفشي فايروس كورونا. وتختلف لبنان مطلع الشهر الحالي للمرة الأولى في تاريخه عن سداد سندات يوروبوند بقيمة 1.2 مليار دولار، مؤكداً سعيه للتفاوض مع الدائنين في الخارج حول إعادة هيكلة الدين العام في ظل تراجع الاحتياطات بالعملة الأجنبية.

لبنان على أعتاب انهيار اقتصادي شامل لأن التخلف عن السداد يعني انعدام فرص التمويل التي يحتاجها بشدة

ويرى محللون أن الحديث عن إيقاف تسديد السندات المستحقة لمدة 15 سنة يعني أن الدين اللبناني أصبح معدوماً مثل ديون الحرب العالمية الثانية التي بيعت لاحقاً بخمسة في المئة من قيمتها على أمل تحصيلها.

ورجحوا صعوبة التفاوض مع الدائنين، وأن يتسارع سقوط لبنان في انهيار اقتصادي شامل، لأن التخلف عن السداد يعني انعدام فرص الاقتراض، التي تحتاجها بيروت بشدة. ومن المستبعد أن يحصل لبنان على دعم دولي أو برنامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، بسبب

## إيرباص تكثف الاستعداد لتراجع المبيعات

إلى أن الخط يعمل الآن بكفاءة وفعالية. وقد سحبت إيرباص توقعاتها المالية لعام 2020، والتي أشارت إلى ارتفاع أرباح الشركة قبل خصم الفوائد والضرائب والمدفوعات المالية لفترة معينة، من 6.9 مليار يورو إلى 7.5 مليار يورو.

وقالت إيرباص إنه "من خلال الحفاظ على الإنتاج والإدارة المرنة لتراكم العمل ودعم العملاء، وتأمين المرونة المالية لعمليات الإنتاج، تعزز إيرباص تأمين استمرار عملياتها حتى في الأزمات التي تستغرق وقتاً".

وقال الرئيس التنفيذي لإيرباص "نحن نحملنا نشاطنا للحفاظ على مستقبلي إيرباص ولاستئناف أنشطتنا بفعالية بعد الأزمة" التي تشل الحركة الجوية وتهدد السلاسل اللوجستية.

جيووم فوري  
إجراءات طارئة لضمان  
استئناف نشاطنا  
حالياً بتحسين الوضع

وأشار خلال مؤتمر هاتفي مع صحافيين إلى أن "القطاع مر بعدة أزمات في الماضي، لكن من الواضح أن الشركات المرتبطة بالطيران معرضة جداً هذه المرة إلى انهيار هائل في الطلب وتقليص الرحلات". ووضعت المجموعة "عدة سيناريوهات تشغيلية، بما فيها تدابير تهدف إلى تقليص احتياجات السيولة... سيتم تفعيلها في حال تطور الوباء". وقالت إيرباص إنها تسعى إلى ضمان تواصل أنشطتها حتى "في وضع أزمة ممتد" عبر "الحفاظ على الإنتاج، وإدارة سجل طلباتها المرن، ودعم زبائنها وضمان المرونة المالية لعملياتها". وأكدت أنها أعادت فقط تنشيط الوظائف التي تتطابق مع شروط الصحة والأمان الجديدة لناحية النظافة وحفظ الصحة ومسافة الأمان. كما وضعت عدة تدابير في مواقع العمل الأخرى، دون إيقاف الإنتاج.

باريس - عززت إيرباص السيولة لديها، أمس، بتسهيل ائتماني موسع بقيمة 15 مليار يورو (16 مليار دولار) مع تعليق توقعاتها للعام 2020 استجابة لأزمة فايروس كورونا التي أدت إلى وقف تحليق عدد كبير من أساطيل الطائرات في أنحاء العالم.

وانضمت شركة صناعة الطائرات الأوروبية إلى منافستها الأميركية بوينغ في إلغاء توزيعات أرباح العام 2019، والبالغة قيمتها الإجمالية 1.4 مليار يورو.

وقال الرئيس التنفيذي جيووم فوري إن "هذه الإجراءات تستهدف حماية مستقبل إيرباص لضمان أن تتمكن من استئناف الأنشطة العادية أو أنشطة المستقبل حالما يتحسن الوضع".

ولم تسحب إيرباص من أي خطوط ائتمان وقالت إن لديها سيولة كافية للتكيف مع تداعيات فايروس كورونا في ظل توافر سيولة بنحو 30 مليار يورو.

وقال المدير المالي دومينيك أسام "لدينا متسع كبير مع هذه الثلاثين ملياراً". وطلب فوري بدعم قوي من الحكومات لشركات الطيران في أنحاء العالم والتي أرغمت على وقف تحليق أساطيلها، فضلاً عن موردي قطاع الطيران الذين يعانون.

وأكدت إيرباص أنها وضعت تدابير تشغيلية لتوفير السيولة مع استئناف الإنتاج جزئياً بمصانع في فرنسا وإسبانيا بعد إغلاقها على مدى أربعة أيام. في هذه الأثناء استأنفت الشركة الإنتاج جزئياً في فرنسا وإسبانيا، بعد أن كانت قد أعلنت الأسبوع الماضي وقف الإنتاج في مصانعها في فرنسا وإسبانيا لأربعة أيام، لتطبيق قواعد جديدة للنظافة والسلامة والتباعد في المسافات بين الأشخاص، في ضوء تفشي الوباء.

وأوضحت إيرباص أن مصانعها في الدول الأخرى نفذت هذه القواعد الجديدة من دون أن تعلق أبوابها. ومضت قائلة إنه تمت إعادة تشغيل خط التجميع النهائي في مدينة تيانجين الصينية، وذلك بعد توقف الإنتاج بشكل مؤقت نتيجة تفشي الفايروس، مشيرة

## ألمانيا مستعدة لتأمين الشركات المتعثرة

وأشار التقرير إلى أن التعافي الاقتصادي لن يبدأ إلا عند السيطرة بفعالية على خطر الوباء.

وجاء في التقرير أن "تداعيات الوباء ستضر بشدة على الأرجح بالبلاد الاقتصادية للبلاد في النصف الأول من هذا العام على الأقل".

وأضاف أن القطاعات الأكثر تضرراً هي الخدمات الموجهة للمستهلكين وللاقتصاد المحلي، وهي التي عززت حتى الآن الاقتصاد الألماني، مثل قطاع الضيافة وصناعة الترفيه والمعارض التجارية وشركات الطيران. كما يتوقع أن ينخفض الطلب على الصادرات، التي تعد المحرك الأساسي للاقتصاد الألماني.

وتعاني جميع القطاعات الاقتصادية في ألمانيا وعموم أوروبا من الشلل التام بسبب إجراءات العزل الواسعة وإجبار معظم السكان على البقاء في منازلهم للحد من انتشار فايروس كورونا المستجد.

ووافقت ألمانيا، أمس، على حزمة تصل قيمتها إلى 750 مليار يورو (808 مليارات دولار) لتخفيف الأضرار الواقعة من تفشي فايروس كورونا على أكبر اقتصاد أوروبي، بينما تستهدف برلين الاقتراض للمرة الأولى منذ 2013.

وقال وزير المالية أولاف شولتس إن الميزانية التكميلية الجديدة من الحكومة الاتحادية البالغة 156 مليار يورو، والمزمع تمويلها بقروض جديدة، تبرز عزم برلين على تفعيل "كل ما نملك" للحد من تأثير فايروس كورونا.

وأضاف أن "تلك حزمة كبيرة للغاية تتضمن إجراءات كثيرة" وأن ألمانيا ستضاعف عدد الأسرة في وحدات الرعاية المركزة. ويقول معهد إيفو الاقتصادي إن ألمانيا تواجه أزمة غير مسبوقه بسبب الوباء.

وقال كليمنز فاوست رئيس المعهد إن "التكاليف ستتجاوز على الأرجح كل ما هو معروف من أزمات اقتصادية أو كوارث طبيعية في ألمانيا خلال العقود الأخيرة".

وقال شولتس إن خطته للميزانية تقوم على افتراض بأن الناتج المحلي الإجمالي سيرتاجح حوالي خمسة في المئة هذا العام.

تجدد الإشارة إلى أن إجمالي الناتج المحلي لألمانيا قد سجل انكماشاً في ذلك العام بنسبة 5.7 في المئة.

في هذه الأثناء توقع البنك المركزي الألماني أن ينزلق الاقتصاد الألماني إلى ركود حاد بسبب أزمة وباء كورونا المستجد.

بيتر التماير  
ألمانيا مستعدة لتأمين  
الشركات المتعثرة إذا  
لزم الأمر

وجاء في التقرير الشهري للبنك، الذي نُشر، الإثنين، أن إجراءات الحد من أعداد الإصابات لها تأثيرات اقتصادية بالغة، يقل عن معدل الانكماش الذي كان قد سجله الحيلولة دون حدوثه".

أكدت الحكومة الألمانية أن الأزمة الناجمة عن تفشي الوباء قد تضطرها لتأمين الشركات المتعثرة جزئياً أو كلياً، في وقت قال فيه البنك المركزي الألماني إنه لم يعد بالإمكان تفادي انكماش اقتصادي حاد.

برلين - كشف وزير الاقتصاد الألماني بيتر التماير، أن حكومة بلاده مستعدة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا الحالية بالاستحواذ الجزئي أو الكلي على الشركات المتعثرة إذا لزم الأمر.

وفي أعقاب جلسة لمجلس الوزراء، قال الوزير المنتمي إلى حزب المستشاره أنجيلا ميركل المسيحي الديمقراطي، أمس، إن الحكومة لا تسعى إلى ذلك "لكن ألمانيا لا بد أن تتمكن من حماية نفسها".

وأوضح أن الحكومة الألمانية لديها مجموعة من الأدوات المناسبة في حال تتعلق الأمر بشركات لها أهمية كبيرة بالنسبة لألمانيا. وأكد أنه لا ينبغي لهذا

المنايا بشكل مستدام. وقال التماير إن الحكومة ستتعامل مع هذا الأمر بعناية فائقة بحيث تتدخل بأقل قدر ممكن مع الاحتفاظ بالقدرة على التصرف في حال الضرورة.

وأقر وزير الاقتصاد الألماني بإمكانية أن تتسبب أزمة كورونا الراهنة في حدوث تراجع ملحوظ لاقتصاد بلاده مع ترحيح انكماشه بشكل كبير.

وقال إن الانكماش الذي يمكن أن يسجله الناتج المحلي الإجمالي الألماني لن يقل عن معدل الانكماش الذي كان قد سجله إبان الأزمة المالية والمصرفية في عام 2009.



آفاق اقتصادية قاتمة